



استدارة مصر للقضية الفلسطينية: تخفيف للضغط أم قنص للمكاسب

6ص



فيلم رأس السنة لا يعيد الجمهور إلى دور السينما

16ص



قلق في الكويت على رحلة الأمير للعلاج

3ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2020/07/24

03 ذو الحجة 1441

السنة 43 العدد 11771

Friday 24/07/2020

43rd Year, Issue 11771

العرب

نزاع قانوني وسياسي يعيق مساعي الكاظمي لإجراء انتخابات مبكرة

وتتبع المحكمة العليا إداريا مجلس القضاء الأعلى، لكن تفاهما سياسيا رعاه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي قبل أعوام، مكنها من الحصول على استقلالية كبيرة عن المجلس، حتى في ما يتعلق بتعيين أعضائها. وحتى أعوام خلت، كانت المحكمة تعوض أعضائها الأصليين الذين يحاولون على التقاعد بأعضاء من قائمة الاحتياط. لكن آخر قوائم الاحتياط في المحكمة كشفت أن جميع أعضائها أحيلوا على التقاعد فعلا بلوغهم السن القانونية، ولا يمكن اختيار أحدهم لعضوية هيئة المحكمة، ما يعني أن نصابها سيبقى مختلا.

وون تنسوية نزاعها مع مجلس القضاء، لن تتمكن المحكمة الاتحادية من استكمال نصابها، ما يعني تعذر المصادقة على نتائج الانتخابات. ودون مصادقة النتائج، لا يمكن الإعلان عنها، وفقا للدستور والقوانين النافذة.

ويعتقد مراقبون أن الأطراف التي لديها مصلحة في إجراء انتخابات مبكرة، ربما تتمكن من رعاية مبادرة لتسوية الأوضاع بين مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية.



جينين بلاسغارت تقترح أن تجرى الانتخابات في الأول من يونيو عام 2021

وبالرغم من إقرار صيغة الدوائر المتعددة على مستوى المحافظة ضمن قانون الانتخابات الجديد، إلا أن ملحق جداول الإقصية التي ستشهد الاقتراع، لا يزال قيد النظر في وزارة التخطيط.

وتقول مصادر إن هناك خلافات بين العرب والأكراد حول حدود العديد من الإقصية داخل الشريط الفاصل بين مناطق الطرفين شمال البلاد.

وحتى الآن هناك مشكلة في الوثائق الشخصية للعراقيين، ما يتيح فرصة لتزوير وثائق الكثير ممن يسمح لهم بالمشاركة في الاقتراع.

ويقول مراقبون إن هناك مشكلة رابعة، تضاف إلى مشاكل المحكمة الاتحادية والنزاع على حدود عدد من الإقصية والوثائق الشخصية، في ما يتعلق بإجراء الانتخابات المبكرة، وهي نقص السيولة المالية، إذ قد لا تجد حكومة الكاظمي في الخزينة ما يكفي لتغطية متطلبات الاقتراع، في ظل الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعصف بالبلاد.

بغداد - يدور العراق بين ثلاثة مواعيد لاختيار أحدها كي يكون موعدا للانتخابات المبكرة، وسط شكوك بشأن القدرة على إجراء الاقتراع من الأساس بسبب إشكاليات قانونية عميقة. وافقت نقاشات مطولة إلى ثلاثة مقترحات بشأن موعد إجراء الانتخابات المبكرة، الأول هو مطلع أكتوبر من العام القادم، وهو التوقيت الذي تراه حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مناسباً، بينما تعتقد أطراف سياسية عديدة، من بينها كتلة سائرون التي يرعاها مقتدى الصدر وتحالف القوى بزعامة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، أن مطلع أبريل من العام القادم هو الموعد الأفضل لإجراء الانتخابات المبكرة.

ولتقريب وجهات النظر، اقترحت المبعوثة الأممية الخاصة في العراق جينين بلاسغارت أن تجرى الانتخابات في الأول من يونيو عام 2021. وبالرغم من التفاؤل الذي تبديه الأمم المتحدة إزاء مواعيد الاقتراع للانتخابات المبكرة، إلا أنه يبدو أقرب إلى المزحة، إذ عادة ما تكون درجات الحرارة في أهدأ خلال هذا التوقيت من العام، ما يهدد بانخفاض معدلات المشاركة، المنخفضة أساساً خلال الاقتراع الأخير في 2018. لكن خبراء القانون يقولون إن الأزمة أكبر من مجرد خلاف سياسي بشأن موعد الانتخابات المبكرة، إذ أن اختلال نصاب المحكمة الاتحادية العليا قد يحول دون إجراء الاقتراع أساساً.

ومنذ شهر، تعجز المحكمة الاتحادية العليا المختصة بالنظر في النزاعات الدستورية، عن الإنعقاد، بسبب إحالة أحد قضاتها التسعة على التقاعد، والإفتقار إلى آلية واضحة لتعويضه، نتيجة نزاع قانوني داخل السلطة القضائية في البلاد.

وتقع مصادقة نتائج الانتخابات والبت في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب والطعون الانتخابية على النتائج، ضمن الحقوق الحصرية للمحكمة الاتحادية العليا.

ودون وجود آلية لتعويض العضو المتقاعد، لن يمكن للمحكمة العليا الإنعقاد، إذ أن "قانون المحكمة النافذ يجب أن تتكون المحكمة من رئيس وثمانية أعضاء، ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائها، وطالما أن أحد أعضاء المحكمة أحيل على التقاعد فقد اختل نصاب المحكمة، وبالتالي فإن كل ما يصدر عنها معوم ولا يمكن أن يوصف قرارها بأنه ملزم"، وفقاً لتعبير مجلس القضاء الأعلى.

لودريان يوبخ المسؤولين اللبنانيين: لا خيار غير صندوق النقد وساعد نفسك كي يساعدك الله

رسالة فرنسية إلى حزب الله للمطالبة بسيطرة الجيش على الأراضي اللبنانية



عكس الاتجاه

إلى لبنان منذ تشكيل حكومة دياب قبل أشهر وبدء انتشار وباء فيروس كورونا في العالم. وكشف حسان دياب خلال لقائه لودريان، عن حصول تباينات سياسية أدت إلى تأخير في التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وقال دياب إن "هذه التباينات لها علاقة بالنهج الذي كان سائداً في التعامل مع الملف المالي وفي النهج الذي تتبعه هذه الحكومة والذي يعتمد الصراحة والشفافية والواقعية في التعامل مع الأزمة المالية".

وأضاف "نحن مصممون على مواصلة التفاوض مع صندوق النقد، ونتمنى أن تقوم فرنسا بتسريعه، لأن الوضع المالي في لبنان لا يتحمل التأخير"، وتابع بقوله إن "لبنان ينظر إلى فرنسا كصديق تاريخي، وهو على ثقة من أنها لن تتخلى عنه اليوم، ونتمنى مساعدة فرنسا له على عدة أصعدة"، مشيراً على وجه التحديد إلى قطاع الكهرباء. وشدد على أن حكومته مستمرة "في مسيرة الإصلاح".

مجلس النواب نبيه بري ورئيس مجلس الوزراء حسان دياب قبل أن يعقد مؤتمراً صحافياً بعد محادثات مع وزير الخارجية اللبناني.

وأكد لودريان أنه "ليس هناك حل بديل عن برنامج صندوق النقد الدولي من أجل السماح للبنان بالخروج من الأزمة خصوصاً عبر التنفيذ الفعلي للتدقيق في مصرف لبنان" مشدداً على ضرورة إعادة إطلاق المفاوضات مع صندوق النقد، التي شهدت تباينات بين المفاوضات اللبنانية بينهم، سواء تعلق الأمر بحجم الخصائر المالية أو تعلق بإصلاح القطاع المصرفي.

وقالت مصادر سياسية لبنانية إن لودريان أكد في كل الاجتماعات التي عقدها مع كبار المسؤولين اللبنانيين، أن قرارات مؤتمر "سيدر" لن تكون قابلة للتنفيذ في غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وشدد على أن صندوق النقد هو الخيار الوحيد أمام لبنان.

والنقى وزير الخارجية الفرنسي رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس

وكان المجتمع الدولي، وعلى رأسه فرنسا، قد وضع شروطاً لتقديم أي مساعدة مالية للبنان يتمثل في تنفيذ إصلاحات جدية على أرض الواقع.

وقال وزير الخارجية الفرنسي في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره اللبناني ناصيف حني، الذي بدأ موافقا على كل ما يقوله، إن لبنان في وضع "حرج للغاية"، مشدداً على أن المطلوب إصلاحات تقوم بها الحكومة اللبنانية على كل المستويات والأصعدة.

ولوحظ أن لودريان ركز على أن الطريق الوحيد أمام لبنان للخروج من أزمته هو التزام برنامج يتفق في شأنه مع صندوق النقد الدولي. وقالت مصادر سياسية لبنانية إن لودريان أكد في كل الاجتماعات التي عقدها مع كبار المسؤولين اللبنانيين، أن قرارات مؤتمر "سيدر" لن تكون قابلة للتنفيذ في غياب اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وشدد على أن صندوق النقد هو الخيار الوحيد أمام لبنان.

بيروت - انتهز وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان زيارته لبيروت كي يوبخ المسؤولين اللبنانيين عبر تأكيد أن على لبنان أن يساعد نفسه قبل أن يطلب مساعدة الآخرين. وكرر هذه العبارة مرات عدة بصيغ مختلفة كانت إحداهما "ساعد نفسك، يساعدك الله" بالتوازي مع تأكيده على أن الجيش اللبناني هو عماد البلاد في رسالة واضحة إلى حزب الله وسلاحه ونقوده. وتزامنت زيارة وزير الخارجية الفرنسي لبيروت التي بدأت مساء الأربعاء مع نشر صحيفة "لو فيغارو" الفرنسية عنواناً أساسياً في صفحاتها الأولى هو "لبنان: النزول إلى الجحيم". وأشاد لودريان في هذا الخصوص إلى قطاع الكهرباء مديداً استيلاءه الشديد من غياب أي خطوات عملية في اتجاه الإصلاحات. وبدأ ذلك إشارة واضحة إلى "التيار الوطني الحر" الذي يتولى وزارة الطاقة منذ اثني عشر عاماً، وهو قطاع تسبب في زيادة الدين العام بنحو 40 مليار دولار.

وتأتي زيارة لودريان في وقت يشهد فيه لبنان الإنهيار الاقتصادي الأسود في تاريخه الحديث. ولم توفر تداعياته أي طبقة اجتماعية، خصوصاً مع خسارة الليرة أكثر من ثمانين في المئة من قيمتها أمام الدولار، ما تسبب في تآكل قدرة المواطنين الشرائية. وخسر عشرات الآلاف وظائفهم أو جزءاً من رواتبهم. ويات نصف اللبنانيين تقريباً يعيشون تحت خط الفقر، ولامس معدل البطالة نسبة 35 في المئة. وفي مارس، تخلف لبنان للمرة الأولى في تاريخه عن تسديد ديونه الخارجية، ثم طلب مساعدة صندوق النقد الدولي معتمداً على خطة إنقاذ اقتصادية وضعتها الحكومة. لكن بعد عدة جلسات بين ممثلين عن الطرفين، لا تزال المفاوضات تراوح مكانها.



حسان دياب لبنان على ثقة من أن فرنسا الصديق التاريخي لن تتخلى عنا اليوم

الغنوشي يحن لأيام السبسي «ملاكه السياسي الحارس»

الرئيس التونسي قيس سعيد أوقف رئيس البرلمان عن تجاوز صلاحياته

تسريب صدر عن رئيس حركة النهضة من اجتماع لمجلس الشورى فيه استهانة بعارف رئيس الجمهورية وسخرية من أدائه في الملف الليبي.

وباتت خطابات الرئيس سعيد وتصريحاته تضم إشارات واضحة يفهم منها أن المقصود هو الغنوشي وحركته، وأخرها الإشارة إلى اختفاء ملف قضائي على صلة بالوزير النهضوي المثير للجدل أنور معروف، قبل أن يتم الالتفاف على الأمر وإعادة الملف إلى مكانه ومحاوله إظهار قيس سعيد في موقف حرج.

شقة الخلاف بينه وبين رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد والانحياز إلى الأخير في تحدي الرئيس الراحل.

ومع وجود الرئيس قيس سعيد المتخصص بالقانون والحريص على لعب دور مباشر في مختلف الملفات، بات على الغنوشي الآن أن يدافع عن نفسه مرات ومرات، وأن يتواضع ويخضع عن فكرة أنه بعد رحيل قائد السبسي لم يبق عمل كشخصية وازنة في البلاد، ومن ثمة عمل على التصرف وكأنه بلا رقيب ولا مناص. ونجح الرئيس سعيد في وضع الغنوشي وحركته في الزاوية خاصة بعد رواج

أن يتم ترويضهم على الإيمان بالدولة المدنية والديمقراطية، وهي ضمانه استثمرها هؤلاء ليس في إظهار حماسهم لإبراز مدى قدرتهم على الاندماج وطمانته النموذج الواسع المنفتح والمعتدل، وإنما في المناورة للإسكاب بوراق الحكم من بوابة البرلمان والحكومة.

ويشير المتابعون إلى أن الباجي قائد السبسي قدم خدمة جليلة للنهضة حين ساعدها على الاندماج الهادئ في العملية السياسية، إلا أن الغنوشي ورفاقه لم يقبلوا ذلك إلا بالجدود من خلال توسيع

وضع سياسي هش يقابله تنامي مخاطر الفوضى السياسية، والاحتقان.

لكن متابعين للشأن التونسي يرون أن المقال يكشف حجم خسارة الغنوشي وحركته من غياب قائد السبسي الذي يغطي على الأخطاء ويمتص الصدمات، والذي فضل استقرار تونس بالرغم من معرفته الدقيقة بأجندات النهضة ومن بينها استثمار التوافق لابتعاد عن الأضواء وتنفيذ خطة التسلسل إلى الدولة. ولا يوجد اليوم قائد السبسي الذي دافع عن حركة النهضة وطمان أكثر من عاصمة غربية بان إسلامي تونس يمكن

المتينة مع قائد السبسي، وأن سياسة التوافق التي أفرزها لقاء باريس بينهما في 2013 قد أسست لاستقرار تونس.

وتوفي قائد السبسي في الخامس والعشرين من يوليو من السنة الماضية في المستشفى العسكري بتونس عن عمر ناهز 93 سنة. وأشاد الغنوشي إلى أن "التقليل من شأن المنجز التوافقي أو محاولة تشويهه والانتقال عليه مرفوض، لأن إنجاز التجربة الديمقراطية لم يكن شيئاً بسيطاً والأيام تؤكد لكل ذي رأي صحيف أن تراجع ثقافة التوافق في

تونس - يبدأ رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي متحسراً على أيام الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، فقد وصفه ضمن مقال في الذكرى الأولى لوفاته بـ"الصديق والرفيق والديمقراطي المؤمن بالنهضة"، في تأكيد واضح على أن الغنوشي يعيش وضعاً صعباً بعد انقضاء مرحلة التوافق ورحيل مهندسها وراعيها والذي كان بمثابة الملاك السياسي الحارس لرئيس حزب النهضة الإسلامي. وسعى الغنوشي في مقال له بمجلة ليدزن الإلكترونية إلى إظهار صداقته